المقابر الجماعية: الصفحة السوداء في العلاقات السورية ـ اللبنانية

نشرت في : 21/08/2008

تباحث الرئيسان اللبناني والسوري في 13 أغسطس/آب في قضية المعتقلين والمفقودين اللبنانيين في سوريا. هذا الملف يحجب ملفًا آخر يتعلق بمقابر جماعية منسوبة إلى القوات السورية في لبنان. فهل ستفتح أيضًا هذه الصفحة السوداء؟

تلبية لدعوة الرئيس بشّار الأسد، أجرى الرئيس اللبناني ميشال سليمان زيارته الرسمية البِكر إلى دمشق في الثالث عشر من الشهر الجاري. وسيكون عدد من الملفات الساخنة على جدول أعمال هذه القمة وفي مقدمتها العلاقات الدبلوماسية وعملية السلام وسلاح حزب الله وترسيم الحدود بين البلدين إضافة إلى ملف المعتقلين والمفقودين في سوريا. هذا الملف الأخير في غاية الحساسية لا سيما وأن السلطات السورية نفت على الدوام احتجاز مواطنين لبنانيين في السرّ على الرغم من تحرير 169 لبنانيًا سنتي 1998 و2000 بينهم أشخاص كانت تعتبرهم السلطات اللبنانية في عداد الموتى.

وفيما قد يحظى ملف المعتقلين بنهاية سعيدة عقب ما جاء في تصريحات وزير الخارجية السوري وليد المعلم في يوليو/تموز الماضي خلال زيارة إلى بيروت، سيبقى على الأرجح ملف المفقودين بدون أجوبة. إذ يعتقد أن آلافًا من الأشخاص الذين فقدوا خلال الحرب اللبنانية بين العامين 1975 و1990 مدفونون في المقابر الجماعية المنتشرة على الأراضي اللبنانية، مقابر خلفها الجيشان السوري والإسرائيلي كما العديد من الميليشيات اللبنانية والفلسطينية التي شاركت في الحرب الأهلية اللبنانية. ويقول غازي عاد، رئيس لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد) " بناء على روايات الأهالي، لدينا معلومات تفيد بوجود مقابر جماعية حول مراكز الاستخبارات السورية."

مقابر بين النبش والطمر

منذ العام 2005، نسبت لجان أهالي المفقودين ثلاث مقابر جماعية جرى نبشها إلى الجيش السوري الذي احتل لبنان بين العامين 1976 و2005. وكان موقع المقبرة الأولى في غاية الرمزية: في باحة وزارة الدفاع اللبنانية في اليرزة شرقي بيروت. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2005، نُبش رفات 13 جنديًا لبنانيًا تمّ رميهم بالرصاص نهار الثالث عشر من أكتوبر/تشرين الأوّل عقب الغزو السوري للمناطق التي كانت في عهدة العماد ميشال عون. وقد تم التعرف إلى هويات أصحاب العظام المنبوشة بحسب أصول البروتوكولات الدولية المتعارف عليها في هذا المجال كما "تم احترام كافة المعايير العلمية" حسبما صرحت به ماري دوناي، رئيسة المركز اللبناني لحقوق الإنسان الذي يعمل على هذا الملف مع عدد من لجان أهالي المفقودين.

غير أن المقابر الجماعية التي ستنبش بعد مقبرة اليرزة لن تحظى بالاهتمام ذاته. فالرغبة السياسية لدى الحكومة اللبنانية، التي أرادت التضييق على دمشق بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في فبراير/شباط 2005، راحت تتلاشى بعد مرور شهر على كشف مقبرة اليرزة حين توجّب نبش عظام في عنجر بسهل البقاع .وقد وجد رفات حوالي ثلاثين شخصا في جوار مركز سابق للاستخبارات السورية. وفي هذا الصدد، تنتقد وداد حلواني، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، الطريقة التي عولج بها هذا الملف: "إن موقع مقبرة جماعية أشبه بساحة جريمة. غير أن ساحة جريمة عنجر داسها عشرات الأشخاص والصحافيين."

رفات من عصور خلت

وتوصل التحقيق الذي نشر في يونيو/حزيران 2006 إلى أن الرفات المكتشف في عنجر يعود إلى 350 عامًا. وتعلّق ماري دوني من المركز اللبناني لحقوق الإنسان على هذا الموضوع قائلة "ما حلّله الطبيب الشرعي من رفات يعود بالفعل إلى تلك الحقبة لكن ليس من المؤكد أن العظام قد استخرجت من الموقع الصحيح. فهناك جامع بالقرب من المقبرة الجماعية؛ وليس من المستبعد إذًا إيجاد عظام قديمة". لكن سرعان ما تضيف دوناي "غير أن رئيس بلدية عنجر يؤكد بأنه أقدم شخصيًا، قبل عدة سنوات، على فرش التراب فوق بعض الجثث لتفادي انتشار الأمراض". ويرى غازي عاد من جمعية "سوليد" أن ملف عنجر "فتح لأسباب سياسية وأقفل لأسباب سياسية لأن نبش المقبرة كان سيفتح ملفات مقابر جماعية أخرى فضّل بعض المسؤولين اللبنانيين أن تبقى مقفلة."

في السابع والعشرين من يوليو/ تموز الماضي، أعرب الرئيس اللبناني ميشال سليمان عن رغبته في بدء صفحة جديدة "لا تشوبها شائبة" في العلاقات اللبنانية-السورية. لكن كما يذكّر غسان مخيبر، النائب في كتلة الإصلاح والتغيير التي يرأسها العماد ميشال عون وعضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان اللبناني "السلام الحقيقي لا يبنى سوى على العدالة، والعدالة لا تبنى سوى بانكشاف الحقيقة، كل الحقيقة". إن فتح كل المقابر الجماعية والاعتراف بالمسؤوليات أمر صعب لكن لا بدّ منه على طريق المصالحة الفعلية. وخلال هذا الإقرار الجماعي بالذنب، لن يكون المسؤولون السوريون وحدهم في كرسي الاعتراف...